Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أنواع الكلّي

قال المصنّف : «وهو إمّا أن يكون دالاً على نفس الماهية ، أو على جزء منها ، أو على أمر خارج عنها[1] . فإن كان دالاً على نفس الماهية ، فهو الدال على الماهية ، وهو على ثلاثة أقسام[2] :

أحدها : الدّال على الماهية بحسب الخصوصية ، كما إذا سئلتَ عن ماهية شخص معيّن ، فما أجبتَ به ، فتمام الجواب يسمّى دالاً بحسب الخصوصية .

وثانيها : الدّال بحسب الشّركة ، مثل : ما إذا اشتركت عدّة من الحقائق في بعض الذاتيات . فإذا سُئلتَ عن تمام العدد المشترك بينهما ، فما أجبتَ به ، فتمام الجواب يسمّى دالاً بحسب الشركة .

وثالثها : الدّالّ بحسب الخصوصية والشّركة ، مثل ما إذا كانت أشخاص من نوع واحد ، بحيث لا يكون بينها[3] اختلاف في شيء من الذاتيات . فإنّ تمام الماهية من كلّ واحد منها – لا محالة – مشترك بينه وبين غيره»[4] .

أ – الدّال على الماهيّة

قال المفسّر : قوله : «وهو إمّا أن يكون دالاً على كذا» إشارة إلى الكلّي الذي سبق تفسيره[5] . وقد قسّمه أقسامًا ثلاثة :

فالأوّل : هو المسمّى بالدّالّ على الماهية ، لا اسم له عندهم[6] إلاّ ذلك ؛ إلاّ على قول من سمّى الدّال على الماهية بالذّاتي المشترك ، وهو قول مردود .

---

1 (أ) و(ل) : «والكلّي إما أن يكون نفس الماهية أو جزءا منها أو خارجًا عنها» .

2 (أ) و(ل) : «فإن كان نفس الماهية فهو الدّال على الماهية ، وهو ثلاثة أقسام . . .» .

3 الأصل : بينهما .

4 راجع النص في : (أ) : 1ظ ، (ل) : 1و .

5 انظر أعلاه .

6 يعني المنطقيين .